الأحكام والشروط العامة لإصدار بطاقة مدفوعة مسبقاً

تسري هذه االاحكام والشروط على العلاقة فيما بين البنك التجاري الأردني والعميل الذي يتقدم بطلب إصدار بطاقة مدفوعة مسبقاً (Yelo Card) بما يتيح له خدمات السحب النقدي وإجراء عمليات شراء من خلال المحال التجارية على أجهزة نقاط البيع POS التي تحمل إشارة الشركة مزودة الخدمة وإجراء عمليات الشراء عبر الأنترنت، كما يحق له السحب منها وفق الترتيب الذي يتبعه البنك من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك وأية أجهزة صراف آلي داخل وخارج الأردن تحمل إشارة الشركة مزودة للخدمة ووفقاً لطريقة الاستخدام المقررة أو أي تعديل قد يطرأ عليها:

1. يفوض العميل البنك بقيد أية عمولات أو مصاريف تترتب على إصدار أو تجديد أو استعمال البطاقة على حسابه العميل لدى البنك.
2. تعتبر قيود البنك وسجلاته بينه قاطعة وملزمه للعميل لتحديد المبالغ التي يتم سحبها بواسطة الصراف الآلي.
3. يفوض العميل البنك بفتح حساب خاص للبطاقة تقيد فيه جميع الحركات الناتجة عن استخدام البطاقة والعمولات والمصاريف والمدفوعات التي يقدمها العميل ويكون هذا الحساب هو المرجع والبينه المقبولة لتحديد الرصيد وتسري على الحساب الشروط العامة والخاصة للحساب والخدمات المعمول بها لدى البنك، وبالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذه التعليمات والأحكام.
4. يلتزم العميل بإشعار البنك خلال مدة أقصاها يوم العمل التالي في حالة وجود أي اختلاف بين المبلغ المبين في الإشعار الصادر عن الصراف الآلي والمبلغ الذي تلقاه العميل فعلاً في حالة السحب النقدي، وبعكس ذلك لا يحق للعميل الادعاء بأي نقص في المبلغ المسلم مع استمرار مسؤولية العميل عن الزيادة (إن وجدت).
5. يتحمل العميل المسؤولية التامة عن أية عمليات مصرفية أو عملية شراء أو أية حركات تتم بإستخدام البطاقة أو أية بطاقات صادرة على حسابه دون أية معارضة، ويستثنى مما تقدم المبالغ التي يتم سحبها بواسطة البطاقة المفقودة بعد إبلاغ البنك أو تسلم البنك إشعاراً خطياً بفقدان البطاقة، وفي حالة فقدان البطاقة و/أو سرقتها يلتزم العميل بإبلاغ البنك فوراً أو تسليم البنك كتاباً خطياً واطلاعه على الظروف المحيطة بفقدانها و/أو سرقتها.
6. يلتزم العميل باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة ويعتبر العميل مسؤولاً مسؤولية مطلقة عن استعمالها، واستعمال الرقم السري الخاص بها وعن كافة النتائج المترتبة عن فقدانها و/أو سرقتها و/أو استعمالها بما يخالف الشروط ولأي سبب كان.
7. يلتزم العميل بالحد الأقصى اليومي للصرف الذي يقرره البنك.
8. يفوض العميل البنك بتحويل المبلغ المتوفر في حساب البطاقة/ البطاقات المصدرة على حساب العميل الى حساب التسديد عند الغاء البطاقة لإي سبب كان.

9. تكون البطاقة ملكاً للبنك يسلمها البنك للعميل لاستعمالها من قبله شخصياً، وهي غير قابلة للتحويل ويلتزم العميل بإعادتها للبنك عند انتهاء مدتها، أو عند إغلاق الحساب أو في حال رغبة العميل بالتوقف عن استعمال الخدمة، كما يلتزم العميل بعدم استعمالها وإعادتها للبنك في حالة انثنائها أو تلفها أو عندما يطلب البنك من العميل ذلك.
10. يتعهد العميل في حال تم كشف حسابه نتيجة استخدام البطاقة بتسديد الرصيد المكشوف والعمولات المترتبة عليه حال إشعار البنك العميل بذلك، كما يفوض العميل البنك (دون ان يكون البنك ملزماً بذلك) بتغطية رصيد حسابه المكشوف بالقيد على اي حساب بإسمه او بإسم احدى مؤسساته في اي فرع من فروع البنك التجاري الأردني.
11. يعتبر إشتراك العميل بخدمة البريد الالكتروني المثبت لدى البنك بمثابة استلام فعلي من قبله للكشف المرسل والخاص بالبطاقة من قبل البنك، ويفوض العميل البنك بموجب هذه التعليمات الثابتة بإرسال الكشوفات المتعلقة بحساب البطاقة لحين اشعار البنك خطياً بالتوقف عن ارسال الكشوفات الخاصة بالبطاقة المدفوعة مسبقاً ويتحمل العميل كامل المسؤولية نتيجة اي اختراق لبريده الالكتروني او اطلاع الغير على محتوى الكشوفات المرسله له عبر البريد الالكتروني لأي سبب كان ويعفى البنك من اي مسؤولية نتيجة ذلك.
12. يحق للبنك الاحتساب بالعملة المتفق عليها (عملة الحساب الخاص بالعميل) جميع المبالغ المتحققة للبنك والمترتبة على العميل وذلك على اساس سعر البيع المقرر من البنك لتلك العملة بتاريخ استلام البنك اشعارات الحركة الخاصة بهذه المبالغ من الخارج، ويفوض العميل البنك استلام اشعارات الحركة الخاصة بهذه المبالغ من الخارج، كما يفوض العميل البنك بشراء العملات الاجنبية لتسديد كافة الالتزامات الناتجة عن استخدام البطاقة.
13. يقر العميل بحق البنك بتغيير/ استبدال الشركة مزودة للخدمة التي يتعامل معها دون وجود أية معارضة منه.
14. يحق للبنك في جميع الاوقات أن يعدل وبمحض اختياره المطلق هذه الأحكام والشروط بمجرد إشعار خطي عن طريق البريد المسجل وعلى العنوان المعتمد لدى البنك أو بالطريقة المتفق بها، ويوافق العميل على أن مثل هذا التعديل يصبح ملزماً له من تاريخ الإشعار المذكور أو من التاريخ الذي يحدده البنك حتى ولو لم يستلم العميل الإشعار المذكور لأي سبب من الاسباب.
15. يحق للعميل وفي اي وقت يشاء ان يطلب إلغاء البطاقة وذلك بموجب اشعار خطي للبنك وإعادة البطاقة، الا ان مسؤوليته تظل قائمة تجاه البنك خلال المدة المحددة من الشركة المزودة للخدمة للتجار لإرسال قسائم البيع الى البنك المحصل، وفي مطلق الأحوال فإن العميل يبقى مسؤولاً عن تسديد كافة الالتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة.
16. في حال سوء استخدام البطاقة أو التواطؤ في استخدامها فإن العميل يبقى مسؤولاً عن كافة المبالغ المترتبة على استخدام البطاقة.
17. يخضع العميل الى هذه الأحكام والشروط بجميع بنودها وشروطها بالقوانين الأردنية والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في الأردن والسارية المفعول وتكون المحاكم الأردنية وحدها صاحبة الاختصاص في حل النزاعات التي يمكن أن

تنتج بين العميل والبنك ومن اي جنسية حتى ولو كان النزاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية مع حق البنك باللجوء لأي محكمة داخل المملكة و خارجها قد يختارها للمقاضاة.

18. يقر العميل بإعفاء البنك من أية مسؤولية في حال عدم قبول البطاقة للدفع، وفي جميع الاحوال فإن العميل ملزم بقبول أية فواتير ترد على حسابه سواء كانت الإيصالات موقعه من قبله أو غير موقعه.

19. لا يحق للعميل الاعتراض على أية حركة قيدت على حسابه بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ قيدها على الحساب (شريطة أن يكون الاعتراض خطياً) هذا ومن المتفق عليه أن المبالغ المعترض عليها تبقى مقيده على حساب العميل سواء كانت المبالغ قد أدت الى جعل الحساب مديناً مما يترتب عليه فوائد وعمولات مدينة أو أنها كانت ضمن حساب العميل الدائن، وذلك لحين قيام البنك باسترداد المبالغ المعترض عليها (المبلغ المدفوع بالأصل) إذا ثبتت الشكوى حسب تعليمات الشركة المزودة للخدمة والتي قد تصل إلى فترة زمنية تقارب (ستين) يوماً على الاقل، ويحق للبنك أن يستوفي اجور نظير اتعابه او نظير دفع أية مبالغ ناتجة عن هذه المطالبة للبنك المحصل أو لأية جهة اخرى.

20. يحق للبنك وبموافقة العميل المطلقة وفي أي وقت من الاوقات ودون إبداء أية اسباب ودون الحاجة إلى توجيه إشعار أو إخطار مسبق بإلغاء البطاقة ودون أن يتحمل أية مسؤولية مهما كانت نتيجة ذلك، ويحق للبنك أن يطلب من العميل تسليم البطاقة وتسديد جميع المبالغ المدينة على العميل ويحق لأي تاجر أو بنك آخر يتعامل بالبطاقة وبناءً على تعليمات صادرة من البنك أن يطلب من العميل تسليم البطاقة إليه ويتعهد العميل بإجابة الطلب فوراً.

21. يقر العميل بحق البنك بالغاء البطاقة في حال عدم حضوره لإستلامها خلال مدة 45 يوم من تاريخ إصدارها، وتحويل المبلغ المتوفر في حساب البطاقة (إن وجد) الى حساب التسديد.

22. يلتزم العميل بعدم استعمال البطاقة في عمليات غير مشروعة ومخالفة للقانون بما فيها تسديد الأمور التجارية غير المشروعة.

23. يقر العميل بحق البنك في تطبيق تعليماته المتعلقة ببطاقات الشركة المزودة للخدمة أو أية تعليمات وأنظمة يقرها البنك في هذا الخصوص وكما يقر العميل بتعليمات ومبادئ وأنظمة الشركة المزودة للخدمة العالمية وأنظمة التشغيل الخاصة بها ويعترف العميل بأن قيود ووثائق وسجلات وحسابات البنك بينه نهائية وصحيحة وقاطعة ويسقط حق العميل بالطعن بها والاعتراض عليها لأي سبب كان، ويقبل كبينه ضد الشهادة الصادرة عن البنك التي تبين مقدار الرصيد المدين و/أو المبالغ المدعى بها ويتنازل العميل مقدماً عن الطعن في صحة هذه الشهادة وعن اي حق قانوني يجيز له طلب إبراز دفاتر البنك أو قيوده أو كشوفاته و/أو طلب تدقيق حسابات البنك ودفاتره وقيوده واي مستند من أي نوع ويشمل هذا التنازل إسقاط الحق في الطعن في صحة التواقيع لأي معاملة تتعلق بهذا الخصوص أو في عدم أهلية الموقع عليها.

24. ينطبق قانون المعاملات الإلكترونية الأردني الساري المفعول وأية تعديلات تطرأ على جميع التعاملات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية.